

# لا استثناء لا إقصاء

إعمال الحق في الصحة الجنسية والإنجابية  
و ضمان الحقوق والعدالة للجميع



# ملخص تنفيذي

المجتمعات بشكل عام. وفي ظل استمرار تواجد الأدلة على إنكار الحقوق الجنسية والإنجابية، تدعو اللجنة إلى أجندة عالمية للعدالة الجنسية والإنجابية تتطلب التغلب عمداً على جميع العوائق التي تحول دون إعمال الحقوق وتحقيق الاستقلالية الجسدية. وتؤكد اللجنة أن هذا يعتمد على تدخلات محددة ومصممة حسب الأولوية للأفراد والجماعات التي تواجه أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز.

إن انعدام المساواة المتجذر بعمق في العالم حالياً لهو تأكيد على الضرورة الملحة لتطبيق العدالة الجنسية والإنجابية والتعجيل بتحقيق التزامات نيروبي. وترى اللجنة أن أنماط الظلم تقوّض من قدرة الإنسان على الصمود ورفاه الجميع، وأنّ جائحة كوفيد-19 أدّت إلى تفاقم الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي والعرق والعمر والإعاقة وغيرها من المعايير. كما يعدُّ إعادة توجيه الخدمات والتمويل من الأوضاع الإنسانية مصدر قلق بالغ، الأمر الذي يقلل من الدعم غير الكافي بالفعل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين.

ترى اللجنة أيضاً أن جائحة كوفيد-19 كاشفة لعواقب الفشل في تعزيز النظم الصحية، وجعلها مرنة ويسهل الوصول إليها عالمياً، كما تُعامل مسائل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة كعناصر أساسية، بما يتماشى مع التزامات نيروبي. وفي الوقت نفسه، أدّت الجائحة إلى ظهور طرق جديدة لتقديم الرعاية التي من شأنها تحسين الجودة وإمكانية الحصول عليها. وعليه يجب أن تبني الحقبة الجديدة من برامج الصحة الجنسية والإنجابية على الاحتياجات التي تعبر عن نفسها بالإضافة إلى رغبات مجموعات سكانية متميزة، تعمل في إطار توفير الحقوق والعدالة للجميع.

في أواخر عام 2019، اجتمع أكثر من 8,300 شخص من 172 دولة وإقليم في قمة نيروبي حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25. وقد احتفلوا معاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج العمل المميز الذي جرى اعتماده خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 في القاهرة. وقدم المشاركون من الحكومات والمجتمع المدني والشركات وغيرهم أكثر من 1,300 التزام بالعمل. وصاحب ذلك تأييد واسع النطاق لبيان نيروبي، الذي يحدد 12 التزاماً عالمياً شاملاً لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للجميع في كل مكان.

وبُغية توجيه عجلة المتابعة الجادة للالتزامات وتحفيزها، شكّلت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بمؤتمر قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25. وفي كل عام، ستقدم اللجنة تقريراً عاماً عن المكاسب والثغرات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان.

يُعدُّ هذا التقرير بمثابة التقرير الأول الذي يصدر عن اللجنة. ويُشدد التقرير على التقدم المُحرز في بعض التزامات نيروبي، حتى في وسط التداعيات المدمرة لجائحة كوفيد-19 على مدار العامين الماضيين. لكن، بشكل عام، أخفقت الحكومات والمجتمع الدولي في تحقيق الأهداف المرجوة. وقد بدا الفشل الأخلاقي والسياسي واضحاً في تآكل الخدمات وفقدان التمويل وتقليل المساءلة السياسية عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وتؤكد اللجنة على أنه إذا كان إعمال الحقوق الجنسية والإنجابية يجري بصورة غير مكتملة، فلن يكتسب الناس القدرة على اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن أجسادهم وبقية حياتهم. وهذا بدوره سيعيق تطور

كما ترحب بالحركات الشعبية التي تطالب بالعدالة وحقوق الإنسان وترى أنه لا بد من تشجيعها ودعمها كمحركات للعمل والمساءلة. وهذا أمر مطلوب بشكل خاص في لحظة رد الفعل العكسي المستمر وحتى المكثف من قبل الأيديولوجيات الرجعية. وتقدر اللجنة تلك البلدان التي حشدت الإرادة السياسية وهي بصدد إنشاء آليات وطنية لتوجيه التقدم بشأن التزامات نيروبي.

تشجّع اللجنة أيضاً الاستخدام المتزايد للالتزامات في آليات المساءلة العالمية، مثل الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وهذا يتوافق مع روح قمة نيروبي، التي أظهرت القيمة الهائلة للتضامن العالمي وأطلقت بنية أكثر صرامة للمساءلة قائمة

يعتمد التعافي الكامل من الجائحة على التمويل المحلي والدولي الذي يضع النظم الصحية على طريق التغطية الصحية الشاملة بما يتماشى مع التزامات نيروبي. ويساور اللجنة القلق من أنه في حين أن البلدان قد قطعت التزامات في الآونة الأخيرة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأساسية، فإنه لم يظهر أي تغيير جوهري في المخصّصات المالية الإضافية. ومع قيام الجهات المانحة الدولية بإجراء تخفيضات جذرية وغير مبررة، تحذر اللجنة بشدة من مثل هذه الانتكاسات وتدعو إلى اتخاذ إجراءات وقائية ضد الخيارات المتجذرة في أجندات التمييز بين الجنسين.

قبل كل شيء، تؤكد اللجنة أن العالم لا يمكنه الانتظار من أجل تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية.

### التفكير بطريقة مختلفة

متابعة الابتكارات الحديثة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية لتسريع تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية ودعم قدرة الأفراد والاستقلالية الجسدية. تتمثل إحدى نقاط الانطلاق في تطوير إمكانات الرعاية المُدارة ذاتياً، والتي يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص في الوصول إلى بعض الفئات المهمشة. هناك نقطة أخرى كذلك تتمثل في متابعة الابتكارات الرقمية مع معالجة الفجوة الرقمية.

### وضع الحقوق والتنمية في صميم الجهود المُضطلع بها

تطوير تغطية صحية شاملة بصحة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية الشاملة كخدمات أساسية. يجب الاستفادة من التعافي من جائحة كوفيد-19 لتحفيز التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الدعم للقبالات كاستثمار مثبت. وسيساعد الاستماع إلى المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية في دعم حقوقهم وتحسين جودة الرعاية التي يتلقونها.

### جعل العدالة الجنسية والإنجابية هي الهدف

القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار العدالة. ولا بد وأن يجري ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية وغير القابلة للتجزئة والمترابطة والمتشابكة. يشمل ذلك إنشاء واستخدام آليات المساءلة، والاستثمار في الحركات الشعبية للمطالبة بالعدالة الجنسية والإنجابية وتعزيز وتشكيل تحالفات جديدة. ويجب أن يؤدي التعاون الوثيق مع البرلمانيين إلى تعزيز القوانين وخيارات الميزانية بما يتماشى مع تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين.



على جهد العديد من الحلفاء الذين يعملون معاً لإحراز التقدم في أمور العدالة الجنسية والإنجابية.

لتعزيز التزامات نيروبي وتمهيد الطريق نحو تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية.

ترى اللجنة القدرة والاستقلالية الجسدية على أنها ما يريده معظم الناس وما يستحقه جميع الناس. فقدرة كل فرد على ممارسة هذه الأمور بحرية ووفق شروطه الخاصة، سيحدّد قدرة الأفراد والأمم على الصمود وربما تطورهم وحتى بقائهم. بناءً عليه، تقدّم اللجنة عدة توصيات

وخاصة القول، تؤكد اللجنة أن رأب أوجه عدم المساواة وسدّ الفجوات بين الجنسين، والحفاظ على القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وإقامة روابط ناجحة بين التنمية والتركيبة السكانية سيعتمد على تحقيق الاستقلالية الجسدية والفاعلية للجميع. ويتمثّل الطريق الأضمن للمضي قدماً في العدالة الجنسية والإنجابية.

## إخبار قصة جديدة

ابتكار سرديات جديدة حول العدالة الجنسية والإنجابية، بحيث تكون دقيقة وقوية بما يكفي لمواجهة المعارضة المستمرة. وهذا يستدعي تطوير أنظمة أكثر قوة لجمع واستخدام البيانات المتعلقة بالجوانب الحاسمة المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين والتقاطعية. ومن أجل حشد دعم أوسع نطاقاً، فإنّ جعل الدعوة إلى تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية بمثابة «نداء حشد» من شأنه أن يغرس طاقة جديدة ويبعث الهمّة على العمل.

## إظهار المال

زيادة التمويل المحلي والدولي لشؤون الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على مستويات كافية لتحقيق العدالة الجنسية والإنجابية. يجب أن تكون النفقات واضحة وقابلة للقياس في ميزانيات الصحة الوطنية وحساب مساهمات الجهات المانحة. وينبغي تقديم خدمات شاملة مجانية تُعني بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. أما الأولويات الأخرى فتتمثل في استكشاف سبل جديدة للتمويل والتحالفات مع شركاء جدد خارج قطاع الصحة.



## الوصول إلى ما هو أبعد من ذلك

إعطاء الأولوية للمجموعات التي تواجه أسوأ معدلات التفاوت في العدالة الجنسية والإنجابية.

يعدّ سد الثغرات في العمل الإنساني أولوية ملحة، هذا إلى جانب زيادة التركيز على تقليل المخاطر بشأن أمور الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الخطط التطلعيّة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. إن زيادة التواصل مع الشباب، ولا سيما المراهقين منهم والشباب الموصومين ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة، يدعم حقهم في المشاركة بشكل هادف في صنع السياسات العامة التي تؤثر على صحتهم ورفاههم.